



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
قسم العلوم المالية والمصرفية
المحاسبة المتوسطة
المرحلة الثانية

المحاسبة عن المدينين

اعداد

م.م امير صبار عبد

2026_2025

الفصل الخامس

المحاسبة عن المدينين

Accounting for receivable

سنتناول في هذا الفصل الموضوعات الآتية:

- مفهوم المدينون والمعالجات المحاسبية له.
- تقويم حساب المدينون.
- الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها والمعالجات المحاسبية لها.
- طرائق تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- الخصم المسموح به.

مفهوم المدينون:

ينتج عن النشاط التشغيلي للشركة تعاملات مالية مختلفة مع الغير، ويتمحور النشاط الأساسي للشركات التجارية حول الحصول على الإيرادات الناتجة عن عمليات شراء وبيع البضاعة أو تقديم الخدمات إلى الغير بهدف الحصول على الأرباح، وينشأ حساب المدينون جراء عمليات الحصول على الإيراد إذا كانت العمليات بالأجل سواء كانت عمليات بيع البضاعة او تقديم خدمات لآخرين أو أي استعمال لموجودات الشركة، إن عمليات الحصول على الإيرادات (بيع البضاعة) بطبيعة الحال تكون إما نقدية أو آجلة، وتتمحور العمليات الآجلة في جانبيين أيضاً، يمثل الجانب الأول كون الشركة تتعامل مع زبائن جدد أو لا تتوفر هناك مصداقية في التعامل معهم او توفر عنصر المخاطرة بشأن إمكانية استلام قيمة البضاعة المباعة؛ لذا يتم التعامل معهم بالأوراق التجارية (أوراق القبض)، وذلك لضمان الشركة حقها عند الزبائن بعد الورقة التجارية مستند قانوني لضمان حقها بالمطالبة في الديون، أما الجانب الآخر يمثل بالزبائن الذين لديهم تعاملات مسبقة من خلال تقديمهم تعهد شفوي بسداد قيمة المبلغ في وقت لاحق وعندئذ ينشأ حساب المدينون، وينشأ هذا الحساب عن عمليات البيع بالأجل للبضاعة، إذ ان تكرار عمليات البيع بالأجل إلى الزبائن واستلام الديون منهم يؤدي إلى نشوء نوع من الثقة بين الشركة والزبائن وتشجع تلك الثقة الشركة على بيع البضاعة لهم على الحساب.

ان حساب المدينون يمثل حقوق الشركة على الغير وبذلك يعد أحد عناصر الموجودات المتداولة في المركز المالي بصافي القيمة المتوقع الحصول عليها، لأن فترة استحقاقه لا تتعدي سنة مالية أو دورة تشغيلية ايهما اقل، ويسجل حساب المدينون في الدفاتر لحظة بيع السلع او تقديم الخدمات مع تعهد الزبائن بسداد قيمتها بعد فترة زمنية يتفق عليها تسمى فترة الائتمان، ويمكن تقسيم المدينون الى قسمين:

١. **مدينون تجاريون:** وهي الديون المستحقة على الغير نتيجة عمليات البيع على الأجل (على الحساب).

2. مدينون غير تجاريون: وهي الديون المستحقة على الغير نتيجة عمليات أخرى غير البيع الآجل وتقديم الخدمات، كالسلف للموظفين، والديون الآجلة جراء بيع أو استخدام الموجودات الثابتة.

ويتأثر رصيد حساب المدينون اول الشهر عن اخره جراء عمليات البيع بالأجل واستلام مبلغ الدين والديون المدعومة (المسطوبة) ومردودات البضاعة والمسروقات والخصومات الممنوحة.

المعالجات المحاسبية لحساب المدينون:

ينشأ حساب المدينون جراء عمليات البيع بالأجل، فإذا حصلت عملية بيع بضاعة بالأجل يسجل المحاسب القيد الاتي في دفتر اليومية:

xx من ح/المدينون

إلى ح/المبيعات xx

اما إذا كانت جزء من عملية البيع نقداً وبالأجل فإنه يتم تسجيل القيد المحاسبي الآتي:

من مذکورین

ح/الصندوق xx

ح/المدينون xx

إلى ح/المبيعات xx

ويقع على عاتق المحاسب متابعة حسابات المدينون من خلال اعداد كشف بالحسابات المدينة، يبين فيه تفاصيل اجمالي المبالغ والمبالغ المسددة والمطلوبة لكل مدين، وعند استلام مبلغ الدين يتم تسجيل القيد المحاسبي الاتي:

xx من ح/الصندوق

xx إلى ح/المدينون

ثانياً: عمليات مردودات ومسموحات المبيعات الآجلة:

في حال رد جزء من البضاعة غير المطابقة للمواصفات، فإنه يتم إثبات قيمة البضاعة في دفاتر المشروع في حساب مردودات المبيعات، أما في حالة الاتفاق على الاحتفاظ بالبضاعة التالفة فإنه يمكن الحصول على سماح معين سيؤدي إلى تخفيض قيمة البضاعة.

وتعد المسموحات تخفيض في قيمة فاتورة البيع بالنسبة للبائع، ويتم إثباته في حساب مسموحات المبيعات، وتعد المردودات والمسموحات بمثابة حسابات مقابلة تؤدي إلى تخفيض قيمة المبيعات، وبالتالي فإنها تمثل حسابات ذات طبيعة مدينة على خلاف طبيعة حساب المبيعات الدائنة.

ويتم معالجة كلاً من مردودات ومسموحات المبيعات محاسبياً إذا كانت العملية بالأجل وفقاً للاتي:

xxx من ح/ م. م. المبيعات

xxx إلى ح/ المدينون

تقويم حساب المدينين:

هناك مخاطر جراء عملية البيع بالأجل تمثل بتلك المدينون بسداد قيمة الديون المترتبة عليهم في الوقت المحدد او بالأجل القريب، وذلك لأسباب عددة تمثل بوفاة المدينون وعدم إمكانية الورثة من سداد الدين او اعلان المدينون افلاسهم او لأي أسباب أخرى، ونظراً لكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتطلب الإفصاح عن المدينين في المركز المالي مقاساً بصفة القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value، فإذا كان هناك توقع لديون معودمة Bad Debts، فإنه يتم شطب مبالغ الديون المعودمة او المتوقع عدم

الحصول عليها من حساب المدينين اخر المدة، وتعد هذه المبالغ المشطوبة خسارة بالنسبة للشركة ويتم شطبها بموجب طريقتين:
الطريقة المباشرة:

إذا كانت مبالغ الديون المعدومة لا تعد كبيرة كفاية لدرجة أنها لا تؤثر على قرارات متخذى القرارات، ففي هذه الحالة يمكن استخدام الطريقة المباشرة لشطب الديون المعدومة، حتى لو لم تكن ممارسة محاسبية مقبولة عموماً، بموجب القيد الآتي:

xx من ح/ديون معدومة
xx إلى ح/المدينون

ويغلق هذا القيد بملخص الدخل وتعد الديون المعدومة خسارة وتدخل ضمن المصروفات الإدارية في كشف الدخل وتثبت وفي السجلات المحاسبية وفق القيد الآتي:

xx من ح/ملخص الدخل
xx إلى ح/ديون معدومة

الطريقة غير المباشرة:

إذا كانت المبالغ كبيرة ومن الممكن أن تؤثر على قرار متخذى القرارات فإنه يتم تقديرها وتطرح من مبلغ حساب المدينين عند قياس المركز المالي، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة التخصيص Allowance Method، ويتم تكوين المخصص عندما تكون هناك لدى الشركة شكوك حول تحصيل هذه المبالغ في المستقبل، وتعد هذه الطريقة الأكثر استعمالاً في الحياة العملية كونها تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، فضلاً عن كونها تعطي المزيد من الإفصاح المحاسبي لمتخذى القرار حول سياسة الشركة في منح الديون وإمكانية تحصيلها، في نهاية كل فترة مالية ينبغي تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم تثبت في نهاية المدة بالقيد التسوية الآتي:

xxx من ح/ديون مشكوك في تحصيلها
xxx إلى ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الآتي:

xxx من ح/ملخص الدخل
xxx إلى ح/ديون مشكوك في تحصيلها

ويتم الإفصاح عن المدينون في المركز المالي ضمن الموجودات المتداولة

وكالاتي:

قائمة المركز المالي الجزئية

<u>الموجودات المتداولة</u>	
المدينون	xxx
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(xxx)
صافي المدينون	xxx

وهناك طريقتين لتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

أولاً: مدخل كشف الدخل:

إذ تقدر الشركة نسبة الديون المشكوك فيها على أساس نسبة مئوية من صافي المبيعات الآجل (بعد طرح المردودات والمسموحات والخصم) ويتم اثباتها مباشرة دون مراعاة الرصيد السابق في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وهو المتغير الأهم في تحديد الديون المشكوك في تحصيلها، الا انها تؤدي الى اظهار أفضل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات في كشف الدخل كونها تتجاهل مخصص السنوات السابقة عند حساب مخصص السنة الحالية.

ويمكن حساب صافي المبيعات الآجلة بموجب طريقتين وحسب ما متوفّر من معلومات في

السؤال وكالاتي:

$$\text{صافي المبيعات} = \text{اجمالي المبيعات} - \text{خصم المبيعات} - \text{م.م.م}$$
$$\text{صافي المبيعات} = \text{اجمالي المبيعات} - \text{خصم المبيعات} - \text{م.م.م}$$

مسموح به

أو

$$\text{صافي المبيعات} = \text{المبيعات الآجلة} - \text{خصم المبيعات الآجلة}$$
$$\text{صافي المبيعات} = \text{المبيعات الآجلة} - \text{خصم المبيعات الآجلة}$$

مسموح به

وفي حال توافر معلومات عن ارصدة المدينون اول واخر المدة فان المبيعات الآجلة

يمكن حسابها بالمعادلة الآتية:

$$\begin{array}{r}
 \text{المبيعات} \\
 \text{الآجلة} \\
) = \\
 \text{المدينون} \\
 \text{آخر المدة} \\
 + \\
 \text{المتحصلات} \\
 \text{النقدية} \\
 + \\
 \text{المبيعات} \\
 \text{به} \\
 + \\
 \text{م.م.م.} \\
 + \\
 \text{مسموح} \\
 \text{خصم}
 \end{array}
 \quad
 \begin{array}{r}
 \text{الديون} \\
 \text{المدعومة} \\
 + \\
 \text{للسنة} \\
 - \\
 \text{الدينون} \\
 \text{الى اول المدة} \\
 \text{الى رصيد المدينون}
 \end{array}$$

مثال:

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة تاريخ 13/12/2018 لشركة
البلاد التجارية وقبل اجراء التسويات القيدية:

160000	رصيد مدينون
2000	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
800000	المبيعات (جميعها بالأجل)
50000	مردودات المبيعات

فإذا علمت أن الشركة قدرت مصروف الديون المشكوك فيها بنسبة 10% من صافي المبيعات الآجلة.

المطلوب:

إثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها} &= (50000 - 800000) \times \%10 \\ &= \%10 \times 750000 \\ &= 75000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

من ح/ديون مشكوك في تحصيلها

75000

رسالات باربي ، مسي.

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة

160000 المدينون

75000) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

85000 صافي المدينون

ثانياً: مدخل الميزانية العمومية:

اذ تقدر الشركة نسبة الديون المشكوك فيها على أساس نسبة مئوية من رصيد المدينون اخر المدة وهنا من الضروري مراعاة الرصيد الحالي لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويمكن تطبيق هذه الطريقة باستخدام نسبة واحدة على اجمالي رصيد المدينون اخر المدة او تحليل رصيد المدينون اخر المدة وفقاً لأعماрهم أي وفقاً لفترة التأخير وتقدير نسبة لكل فئة من تلك الاعمار تزيد بزيادة العمر، وتدوي هذه الطريقة الى اظهار حساب المدينون في المركز المالي بأفضل قياس له وهو الصافي القيمة القابلة للتحقق، ويعد المبلغ المحاسب بموجب النسبة من رصيد المدينون هو الرصيد المطلوب تكوينه والبلاغ عنه في المركز المالي تحت حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وفي هذه الحالة فان رصيد المخصص السابق اما ان يتم تعزيزه او تخفيضه وفقاً للاتي:

المخصص المطلوب = نسبة المخصص × رصيد المدينون

الرصيد الموجود = (رصيد المخصص اول المدة - الديون المعدومة التي تخص السنوات السابقة)

الرصيد المطلوب - الرصيد الموجود = (+ زيادة مخصص، - تخفيض المخصص)

في حال زيادة المخصص نسجل القيد المحاسبي الاتي:

xxx من ح/ديون مشكوك في تحصيلها

xxx إلى ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

في حال تخفيض المخصص نسجل القيد المحاسبي الاتي:

xxx من ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

xxx إلى ح/الأرباح المحتجزة

ويينبغي التتويه انه تم تخفيض حساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها في حساب الأرباح المحتجزة هو من اجل اجراء أفضل مقابل للإيراد والمصروف للسنة الحالية في كشف الدخل بعيداً أي حساب لا يخص هذه السنة، فضلاً عن ذلك فانه تم غلقه بحساب الأرباح المحتجزة كون المخصص بالأساس هو تخفيض لأرباح سنوات.

مثال:

بالرجوع الى المثال السابق وبافتراض ان الشركة قدرت مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة 5% من رصيد اجمالي المدينون.

المطلوب:

اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

$$\text{مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب} = 160000 \times 5\% = 8000 \text{ دينار}$$

ونظر لوجود مخصص ديون مشكوك فيها برصيد دائن مقداره 2000 دينار في حين ان المخصص المطلوب هو 8000 دينار لذا يينبغي علينا زيارة المخصص بمبلغ 6000 دينار وكما يلي:

$$\text{الرصيد المطلوب} - \text{الرصيد الموجود} = (+\text{زيادة مخصص} - \text{تخفيض المخصص})$$
$$8000 - 2000 = 6000 \text{ زيادة المخصص}$$
$$6000 \text{ من ح/ديون مشكوك في تحصيلها}$$

6000 إلى ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الآتي:

6000 من ح/ملخص الدخل

6000 إلى ح/ديون مشكوك في تحصيلها

د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

رصيد 2000	8000 الرصيد المرحل
د/ملخص الدخل 6000	
8000	8000
الرصيد المرحل 8000	

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة

المديونون 160000	
(مخصص ديون مشكوك في تحصيلها 8000)	
صافي المديونون 152000	

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة تاريخ 2018/12/13

لشركة البلاد التجارية وقبل اجراء التسويات القيدية:

رصيد مديونون 100000	2018/1/1
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها 10000	
المبيعات (جميعها بالأجل) 250000	
المتحصلات النقدية 300000	

فإذا علمت ان الشركة قررت مصروف الديون المشكوك فيها بنسبة 3% من رصيد المديونون اخر المدة.

المطلوب:

اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

رصيد المدينون اخر المدة = (رصيد المدينون اول المدة + المبيعات الآجلة الآجلة) -
المتحصلات النقدية

$$\text{رصيد المدينون اخر المدة} = 300000 - (250000 + 100000) = 50000$$

$$\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها} = 50000 \times \%3 = 1500$$

$$\text{الرصيد المطلوب} = \text{الرصيد الموجود} + \text{زيادة مخصص} - \text{تخفيض المخصص}$$

$$10000 - 1500 = 8500$$

$$\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها} = 8500$$

$$\text{إلى ح/الأرباح المحتجزة} \quad 8500$$

ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	
10000	رصيد اول المدة
	ح/الأرباح المحتجزة
10000	الرصيد المرحل
1500	الرصيد المرحل

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة	
50000	المدينون
(1500)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
48500	صافي المدينون

وهناك طريقة أخرى تسمى طريقة تحليل اعمار المدينون

مثال:

قامت محلات محمد بتحليل حسابات المدينون في 2018/12/31 واعد الجدول الآتي:

نسبة احتمال التحصيل	مبلغ الديون	المدة
%98	50000	اقل من 30 يوم
%95	10000	60-31 يوم
%90	5000	90-61 يوم
%80	4000	180-91 يوم
%70	20000	365-181 يوم
%50	45000	أكثر من سنة

إذا علمت بان رصيد حساب مخصص ديون مشكوك فيها كان بمبلغ 31000

المطلوب: اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الدين المشكوك في تحصيلها.

الحل:

مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها	نسبة الشك	نسبة احتمال التحصيل	مبلغ الديون	المدة
1000	2%	%98	50000	اقل من 30 يوم
500	5%	%95	10000	60-31 يوم
500	10%	%90	5000	90-61 يوم
800	20%	%80	4000	180-91 يوم
6000	30%	%70	20000	365-181 يوم
22500	50%	%50	45000	أكثر من سنة
31300			134000	

الرصيد المطلوب - الرصيد الموجود = (+ زيادة مخصص) - تخفيض المخصص

زيادة المخصص = 31000 - 31300

300 من ح/ديون مشكوك في تحصيلها

300 إلى ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الآتي:

300 من ح/ملخص الدخل

300 إلى ح/ديون مشكوك في تحصيلها

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة

المدينون 134000

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (300)

صافي المدينون 133700

المعالجات المحاسبية للديون المعدومة وديون المشكوك في تحصيلها:

وعند شطب الديون يسجل القيد الآتي:

1. إذا كانت الديون تخص السنة الحالية فإنه يسجل القيد المحاسبي الآتي:

xx من ح/ديون معدومة

xx إلى ح/المدينون

2. وفي حال تم استلام جزء من الدين وشطب المتبقى منه والذي يخص السنة الحالية فإنه

يسجل القيد المحاسبي الآتي:

من مذكورين

xx ح/الصندوق

xx ح/ديون معدومة

xx إلى ح/المدينون

3. أما إذا كانت الديون تخص السنوات الماضية فإنه يسجل القيد المحاسبي الآتي:

xx من ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

xx إلى ح/المدينون

4. في حين إذا كانت الديون تخص السنة الحالية والسنوات الماضية فإنه يسجل القيد

المحاسبي الآتي:

من مذكورين

xx ح/ديون معدومة

xx ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

xx إلى ح/المدينون

5. أما في حال تم استرداد الديون المعدومة فإنه يسجل القيد المحاسبي الآتي:

xx من ح/الصندوق

xx إلى ح/ديون معدومة

6. أما في حال تم استرداد الديون تخص سنوات سابقة فإنه يسجل القيد المحاسبي الآتي:

xx من ح/الصندوق

xx إلى ح/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

7. أما في حال اعدام ديون تخص سنوات سابقة وكان مبلغها أكبر من رصيد مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ففي هذه الحالة يعد رصيد المدينون صفرًا ويعتبر الرصيد المطلوب تكونه هو من سيظهر في القيد المحاسبي وقائمة المركز المالي.

الخصم المسموح به:

يمنح الخصم المسموح به من البائع للمشتري عندما تكون العملية على الحساب فقط، والغاية منه هو لتشجيع المشتري على سداد المبلغ المستحق عليه بأقرب وقت ممكن، ويمنح الخصم المسموح به (النقيدي) وفق شروط معينة يطلق عليها شروط الدفع، وتكون بحسب مئوية مترافقه تسمى شروط الدفع، ومن وجهاً نظر البائع فإن الخصم المسموح به يعد

مصروف اما في حال عدم الاستفادة من الخصم المسموح به فهذا يعد ربحا للمشتري وخسارة للبائع، ويعد ربحا بالنسبة للبائع في حال عدم الإفادة من الخصم من قبل المشتري، ويتم المحاسبة عن الخصم المسموح به بموجب طريقتين هما الطريقة الإجمالية والطريقة الصافية وكما هو موضح بالاتي:

مثال:

في 2018/12/3 باعت شركة العين بضاعة بـ 25000 دينار بالأجل إلى شركة النعيم وبشروط دفع 8/10، ن/30.

وفي 12/5 تم استلام 15000 دينار نقداً 12/28 تم استلام المبلغ المتبقى نقداً.

المطلوب:

اثبات القيود المحاسبية الالزمة في سجلات شركة النهرين.

الطريقة الإجمالية	الطريقة الصافية
	23000=0.92×25000 2018/12/3
25000 من ح/المدينون (احمد) 25000 إلى ح/المبيعات	23000 ح/المدينون 23000 إلى ح/المبيعات
	في 2018/12/5 من يوم 5 - 3 = 2 يوم (ضمن مدة الخصم) 1200 = %8×15000
من مذكورين 13800 ح/الصندوق	13800 ح/الصندوق 13800 إلى ح/المدينون
1200 ح/خصم نقدi مسموح به 15000 إلى ح/المدينون	
	في 2018/12/28 من يوم 28 - 3 = 25 يوم (خارج المدة)
10000 من ح/الصندوق 10000 إلى ح/المدينون	10000 إلى ح/المدينون

2018/12/28

$1000 = \%8 \times 10000$

لا يسجل قيد	1000 إلى ح/المدينون
	1000 إلى ح/خصم مبيعات مفقود

من الناحية النظرية فان الطريقة الصافية أفضل من الطريقة الاجمالية كونها تفصح عن المدينون بصفي القيمة القابلة للتحقق ولكن من الناحية العملية فان الطريقة الاجمالية هي المتبعة، وذلك لأن الطريقة الصافية تحتاج إلى متطلبات ومسك سجلات إضافية كما توضح سوء إدارة الشركة المشترية في الحصول على المكاسب الممنوعة جراء منح الخصم.

المعالجات المحاسبية لأوراق القبض:

عندما يقوم المشتري بتحرير كمبيالة إلى البائع عن قيمة البضاعة المشتراء فان القيد المحاسبي يكون:

xxx من ح/أوراق قبض
xxx إلى ح/المبيعات

أما عندما يقوم البائع ببيع بضاعة بالأجل ومن ثم يقدم المشتري كمبيالة بقيمة البضاعة إلى البائع فان القيد المحاسبي في سجلات البائع يكون:

xxx من ح/المدينون
xxx إلى ح/ أوراق قبض

وقد يرفض المدين سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق، لذا يقوم البائع رفع دعوة قضائية على المشتري يدفع نتيجتها مصاريف تسمى مصاريف قضائية، وينبغي على المشتري الاعتراف بهذه المصاريف تطبيقاً لقيد أو محدد الحيطة والحذر وفق القيود الآتية:
إلغاء الكمبيالة نتيجة عدم سداد الكمبيالة:

xxx من ح/المدينون
xxx إلى ح/ أوراق قبض